الأمم المتحدة
S/2020/1041



Distr.: General
27 October 2020
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 26 تشرين الأول/أكتوبر 2020 موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

أودّ أن أشير إلى الفقرة 49 من قرار مجلس الأمن 2502 (2019)، التي طلب فيها إلى الأمين العام التعاون مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية لوضع استراتيجية مشتركة وتحديد مجموعة من المعايير القابلة للقياس التي من شأنها أن تتيح النقل التدريجي لمهام بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى السلطات الكونغولية وفريق الأمم المتحدة القطري والجهات المعنية الأخرى.

وفي هذا الصدد، يسرني إطْلاعكم على الاستراتيجية المشتركة للخفض التدريجي والمرحلي للبعثة.

(توقيع) أنطونيو **غوتيريش**



041120 021120 20-14167 (A)



المرفق

الاستراتيجية المشتركة للخفض التدريجي والمرحلي لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية تشرين الأول/أكتوبر 2020

أولا - لمحة عامة

1 - في قرار مجلس الأمن 2502 (2019)، طُلب إلى الأمين العام التعاون مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية لوضع استراتيجية مشتركة وتحديد مجموعة من المعايير القابلة للقياس التي من شأنها أن تتيح النقل التدريجي لمهام بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى السلطات الكونغولية وفريق الأمم المتحدة القطري والجهات المعنية الأخرى. وفي معرض القيام بذلك، شدد المجلس على وجوب تنفيذ أنشطة البعثة على نحو ييسر إحراز تقدم صوب تحقيق السلام والتنمية المستدامين والشاملين للجميع، ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاع، والحد من التهديد الذي تشكله الجماعات المسلحة المحلية والأجنبية إلى مستوى يمكن لقوات الأمن في البلد التعامل معه، مع التركيز بشكل خاص على الحد من الخطر الذي يهدد المدنيين.

2 - ولتحقيق ذلك، انخرطت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والبعثة في سلسلة من المناقشات بشأن أولويات البعثة ودورها وجهودها المقبلة بهدف وضع رؤية مشتركة للخفض التدريجي للبعثة على نحو مرحلي ومسؤول ومستدام وخروجها. وشكل تفشي جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) تحديات كبيرة على إجراء هذا الحوار، الذي أمكن استئنافه عقب الرفع التدريجي للقيود المتصلة بالجائحة في تموز/يوليه 2020.

3 - وفي 19 تشرين الأول/أكتوبر 2020، أقرت البعثة وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بصحة الاستراتيجية المشتركة، بما في ذلك المعايير العامة التي ينبغي أن تنظم عملية انتقال البعثة. وستواصل البعثة الدخول في حوار شامل مع الحكومة بشأن تهيئة الأوضاع التي تفضي إلى خروج البعثة بصورة ناجحة وتدريجية ومسؤولة. وتحقيقا لهذه الغاية، اتفقت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والبعثة على إنشاء فريق عامل مشترك بهدف تحديد الطرائق العملية لنقل المهام إلى السلطات الكونغولية وفريق الأمم المتحدة القطري والجهات المعنية الأخرى. وفي حالة إقرار مجلس الأمن للتوجه العام للاستراتيجية المشتركة، سيتم وضع خطة انتقالية للأمم المتحدة، تشمل المزيد من التفاصيل بشأن المعايير القابلة للقياس، والأدوار والمسؤوليات، وتقييم المخاطر، واستراتيجيات التخفيف من المخاطر، حسب الاقتضاء.

4 - وبالنظر إلى تعقد بيئة النزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، اتفقت الحكومة والبعثة على وجوب استناد الاستراتيجية المشتركة إلى مجموعة من الاستراتيجيات الخاصة بكل منطقة على حدة، تكون مصممة خصيصا لتلبية احتياجات المقاطعات الست خارج كينشاسا، التي لا تزال البعثة موجودة فيها. ومن المتوخى أن تقوم البعثة تدريجيا في السنوات المقبلة بتعزيز وجودها في المقاطعات الثلاث التي لا يزال النزاع فيها دائرا، وهي كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وإيتوري، مع مواصلة مساعيها الحميدة وعملها على تعزيز المؤسسات على الصعيد الوطني. وفي إطار هذه العملية، وافقت الحكومة على أنه ينبغي أن تكون البعثة قادرة على الانسحاب من منطقة كاساي، التي هي في مرحلة توطيد السلام بعد انتهاء النزاع، بحلول حزيران/يونيه 2021. وفي تنجانيقا، ينبغي أن تؤدي التحسينات الأخيرة في الحالة الأمنية إلى تمكين البعثة من خفض وجودها العسكري في عام 2022، على الرغم من استمرار نشاط الجماعات المسلحة الوطنية في

الشمال ووجود نزاع منخفض المستوى بين المجتمعات المحلية في بعض المناطق. إلا أنه عملا بقرار مجلس الأمن 2502 (2019)، فإن هذه الجداول الزمنية وضعت على أساس أن الخفض التدريجي والمرحلي للبعثة سيتعين أن يظل مرنا، تراعى فيه الحالة السياسية والأمنية المتغيرة في البلد.

ثانيا - تقييم الحالة السياسية والأمنية

5 - عقب النقل السلمي للسلطة الرئاسية وتشكيل حكومة ائتلافية في أيلول/سبتمبر 2019، استمرت الحالة السياسية باتجاه التطبيع وسط ضغوط داخلية متزايدة من أجل إحداث تحسن ملموس في الظروف الاجتماعية والاقتصادية. وفي الآونة الأخيرة، أدت عمليات تحديد المواضع السياسية قبل انتخابات 2023، والمناقشات المتعلقة بالإصلاحات الانتخابية، والإجراءات القضائية ضد مسؤولين حكوميين وسياسيين منتخبين إلى تصعيد التوترات داخل الائتلاف الحاكم، وأيضا داخل الوسط السياسي الأوسع نطاقاً. وهناك خطر من أن تلقي المناورات السياسية وتحديد المواضع السياسية قبل الانتخابات المقبلة بظلالها على الجهود الرامية إلى النهوض بالإصلاحات الرئيسية في مجال الحكم وتدابير تحقيق الاستقرار التي يحتاجها البلد. ومع أن النظام السياسي الحالي لا يزال هشا، فإن لديه أيضاً إمكانات إدامة وتعزيز المكاسب التي تحققت حتى الآن، شريطة أن تعمل جميع الجهات الفاعلة على تحقيق هذا الهدف. وهي عملية تعلم لأعضاء الائتلاف الحاكم بقدر ما هي بالنسبة للمعارضة والمجتمع المدني، إذ يجب عليهم تعلم سبل المضي قدما في مشهد سياسي جديد والعمل على ضمان أن يصبح النقل السلمي للسلطة أمراً روتينياً.

6 - ويشهد أكثر من ثلثي البلد حالة من الاستقرار. فالتطور الإيجابي للحالة السياسية والأمنية أتاح للبعثة إغلاق ثمانية مواقع في جميع أنحاء البلد في عام 2019 في مناطق الاستقرار النسبي مع تركيز وجودها في المناطق التي تواجه تحديات مستمرة في مجالي الأمن والحماية. وتبلغ هذه التحديات أشدها في مقاطعتي كيفو ومقاطعة إيتوري، التي تتسم بوجود جماعات مسلحة أجنبية وكونغولية تخوض نزاعات مسلحة متعددة مع الحكومة، وهو ما يشكل تهديداً للاستقرار ولأمن السكان المدنيين. وعلى النقيض من ذلك، في مقاطعات كاساي وتنجانيقا، أتاح التسريح التلقائي لعدة جماعات مسلحة، في أعقاب النقل السلمي للسلطة الرئاسية، فرصاً جديدة للتصدي لعوامل النزاع ومعالجة التحديات الإنمائية والإنسانية التي تواجهها هذه المناطق منذ أمد بعيد.

7 - وأرست الجهود التي تبذلها جمهورية الكونغو الديمقراطية الرامية لتحسين العلاقات مع أوغندا وبوروندي ورواندا الأساسَ لزيادة التعاون الإقليمي في التصدي للتحديات الامنية المشتركة. وفي هذا السياق، تظل لتنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة أهميةٌ حاسمة لضمان اتباع نهج مشترك في معالجة عوامل النزاع في الجزء الشرقي من البلد من خلال إجراءات وطنية وإقليمية بدعم من المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، ستواصل البعثة استغلال أوجه التآزر مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى الموجودة في منطقة البحيرات الكبرى والعمل عن كثب مع مكتب المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى بشأن مجموعة من المسائل، من بينها تعزيز التدابير غير العسكرية للتصدي للتهديد الذي تشكله الجماعات المسلحة الأجنبية. والبعثة ملتزمة أيضا بالعمل عن كثب مع الاتحاد الأفريقي، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وغيرها من الكيانات، وكلها تضطلع بدور لا غنى عنه في النهوض بالسلام والتنمية في المنطقة دون الإقليمية.

8 - ولا تزال جمهورية الكونغو الديمقراطية تواجه أزمة إنسانية حادة ومعقدة ومتعددة الطبقات تؤثر على 25,6 مليون شخص. وفي عام 2020، سعت دوائر العمل الإنساني إلى تقديم مساعدات إنسانية إلى حوالي 9,2 ملايين شخص، لا سيما الذين يعيشون في المناطق المتضررة من النزاع في الجزء الشرقي من البلد. وأصبح الحفاظ على إمكانية وصول منظمات المساعدة الإنسانية في هذه المناطق أمراً متزايد الصعوبة بسبب تشرذم الجماعات المسلحة والطابع المحلي للنزاع. وزاد من تعقيد التحديات الإنسانية في البلد التأثير المتزامن للأوبئة، بما في ذلك الحصبة والكوليرا ومرض فيروس الإيبولا. وتُرجم تأثير جائحة كوفيد-19 والجهود المبذولة لوقف انتشار المرض إلى تزايد الاحتياجات الإنسانية. وأدت أيضاً القيود المفروضة على التنقل على مدى عدة أشهر إلى إعاقة عمليات المعونة.

9 - وستواصل البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري، بالتعاون مع الجهات المعنية الرئيسية الوطنية والدولية، معالجة الأسباب الأساسية للنزاع والتحديات النُظمية التي تؤدي إلى نشوء احتياجات إنسانية في إطار الصلة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام، المشار إليها بعبارة "الصلة الثلاثية". وستدعم الجهودُ الجماعية الرامية إلى تنفيذ الصلة الثلاثة، من خلال تأثيرها الإيجابي على الاستقرار الدائم في المناطق المستهدفة، وهي بالدرجة الأولى مقاطعات كاساي ومقاطعة تنجانيقا، تهيئةَ بيئة مواتية للتنمية وتيسير الانتقال صوب سياق ما بعد حفظ السلام، مما يتيح معالجة الاحتياجات الإنسانية المتبقية.

ثالثا - الحالة النهائية المرغوبة ومجالات العمل ذات الأولوية

ألف - الحالة النهائية

10 - الحدُ من التهديد الذي تشكله الجماعات المسلحة الوطنية والأجنبية إلى مستوى يمكن للسلطات الوطنية التعامل معه، وكذلك معالجة الأسباب الجذرية للنزاع، سيؤديان إلى تمكين خروج البعثة.

باء - المجالات ذات الأولوية

11 - ستواصل البعثة استخدام مساعيها الحميدة لتهيئة بيئة سياسية تمكن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية من تنفيذ إصلاحات رئيسية، مع دعم تحقيق الاستقرار وتعزيز المهام الأساسية للدولة. وأحد الشروط الرئيسية للخفض التدريجي المستدام للبعثة هو مواصلة الاضطلاع بالعمليات السياسية في الفترة السابقة لانتخابات 2023 بصورة سلمية من خلال الهياكل المناسبة. وستواصل البعثة تركيز مساعيها الحميدة على الحفاظ على التماسك والاستقرار السياسيين ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاع. وسيستلزم ذلك استمرار العمل مع جميع الجهات المعنية، بما في ذلك الحكومة والأحزاب السياسية والمجتمع المدني والجماعات النسائية والشبابية، لتشجيع الحوار البناء والإدارة السلمية للخلافات السياسية.

12 - وستظل حماية المدنيين في صميم أنشطة البعثة طوال فترة وجودها في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويتجاوز هذا بكثير تنفيذ العمليات العسكرية وسيشمل استمرار العمل مع السلطات الكونغولية والمجتمعات المحلية والمجتمع المدني والمنظمات النسائية وجماعات الشباب كجزء من نهج متكامل يجمع بين دعم المصالحة المجتمعية وتعزيز نظام العدالة والتأهيل المهني لقوات الأمن ورصد انتهاكات حقوق الإنسان والإبلاغ عنها. وتحقيقا لهذه الغاية، ستستفيد البعثة بأقصى قدر من الضغوط السياسية والعسكرية

على الجماعات المسلحة بغية إفساح المجال أمام الجهات الفاعلة المدنية لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع، وتهيئة بيئة حمائية، والنهوض بالعمليات المحلية لتسوية النزاعات.

13 - وستركز البعثة جهودها في المناطق التي لا تزال متضررة من النزاع المسلح وستواصل تحسين نظم الإنذار المبكر والاستجابة من أجل كفالة الاستجابة بفعالية في المقاطعات التي تحتفظ بوجود فيها. وستظل الحماية بالانتشار المؤقت عنصرا أساسياً في جهود البعثة لتوفير الحماية المادية والمساهمة في تهيئة بيئة حمائية. ومع انخفاض مستويات القوات تدريجيا، سيلزم تعزيز مرونة القوات المتبقية وقدرتها على التنقل لضمان التغطية الفعالة.

14 - وستواصل البعثة دعم حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في بناء قدرة وطنية للتخفيف من تهديدات المتفجرات والتخلص منها، وكذلك لوسم الأسلحة والذخائر وتسجيلها وإدارتها بأمان. وسيؤدي ذلك إلى تحسين الأمن للمدنيين ويساعد على ضمان توفير هذه الخدمات بعد خروج البعثة في نهاية المطاف.

15 - وقد أشارت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بوضوح إلى عزمها على اتباع نهج وطني جديد على أساس المجتمعات المحلية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، باعتباره عنصرا أساسيا في الجهود الرامية إلى الحد بشكل مستدام من التهديد الذي تشكله الجماعات المسلحة. وثمة أهمية حاسمة لوضع إطار يحدد المعايير الاستراتيجية والسياسية والمؤسسية والقانونية والتنسيقية والمالية والتشغيلية الرئيسية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في البلد. وسيتعين أن يستوعب الإطار الوطني مختلف المبادرات المصممة خصيصا لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على الصعيد المحلي، بما في ذلك تطبيق الأدوات المتصلة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، مثل الحد من العنف المجتمعي. وينبغي أيضا أن يوفر خيارات للجماعات المسلحة المستعدة للاستسلام والانضمام مرة أخرى إلى الحياة المدنية بطريقة تدعم المجتمعات المحلية وترسي الأسس لإعادة الإدماج المستدام. وسيكون من الأمور الحاسمة ضمان التكامل بين الجهود المجتمعية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وبرامج التنمية وبناء السلام التي تستهدف المجتمعات الأصلية للمقاتلين السابقين.

16 - والحكومة مصممة على المضي قدما، بدعم من البعثة، في الإصلاحات الرامية إلى تعزيز الوظائف الأساسية للدولة المتعلقة بسيادة القانون والأمن. وسيتم في المستقبل إعطاء الأولوية لمساءلة مرتكبي أعمال العنف ضد المدنيين، بما في ذلك الضالعون في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وفي علاقات تجارية غير قانونية مع الجماعات المسلحة. وستواصل البعثة دعم الحكومة والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، ومكافحة الإفلات من العقاب، وتعزيز نظام العدالة - العسكري والمدني على حد سواء - ولا سيما سلسلة العدالة الجنائية.

17 - وستعمل البعثة بشكل متزايد من خلال برنامج العدالة المشترك بين البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة 2020-2024، وهو برنامج يهدف إلى تعزيز القدرات الوطنية وزيادة استدامة الإصلاحات التي يضطلع بها في سياق السياسة الوطنية لإصلاح العدالة للفترة 2019-2026 وخطة العمل ذي الأولوية المتصلة بها. وستدعم البعثة أيضا المساءلة الجنائية الوطنية عن الجرائم الخطيرة من أجل تعزيز الثقة في قوات أمن الدولة والاطمئنان لها من خلال محاسبتها على الجرائم التي يرتكبها أفرادها. وسيشمل ذلك دعم السجون ذات الأولوية في المناطق المتضررة من النزاع، لا سيما في التعامل مع السجناء الشديدي الخطورة واستخبارات السجون المتعلقة بالمحتجزين من أفراد الجماعات المسلحة. وسينصب التركيز في البداية على

مقاطعات كاساي وتنجانيقا، بغية نقل جميع أعمال البعثة في هذه المناطق إلى برنامج العدالة المشترك في غضون السنوات الثلاث المقبلة.

18 - وستتوقف استدامة الخفض التدريجي للبعثة على مدى قدرة قوات الأمن الوطنية على إدارة الحالة الأمنية في المناطق التي توجد وتنشط فيها الجماعات المسلحة. وفي هذا الصدد، اتفقت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والبعثة على وضع خطة بشأن سبل تعزيز قدرات قوات الدفاع والأمن. وفي هذا الصدد، سيكون من الأمور الحاسمة الأهمية مواصلة تعزيز القدرة التشغيلية واللوجستية للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بما يتيح لها تنفيذ وتوسيع نطاق العمليات الفعالة ضد الجماعات المسلحة الوطنية والأجنبية والمليشيات المحلية، والسيطرة والحفاظ على المواقع على نحو دائم، وكفالة حماية المدنيين. وسيلزم إحراز تقدم ملموس نحو إنهاء العنف الجنسي الذي يرتكبه أفراد من قوات الأمن الوطنية وضمان المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان على جميع مستويات القيادة.

19 - وإلى جانب هذه الجهود، ستواصل البعثة دعم خطة الحكومة الخمسية لإصلاح الشرطة الوطنية. وبالتنسيق الوثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري، ستركز البعثة أيضاً على تعزيز قدرة الحكومة على الانخراط في الخفارة المحلية والمجتمعية مع القيام أيضاً بدعم جهود الحكومة لتعزيز زيادة المساءلة داخل الشرطة الوطنية، من خلال تعزيز وظيفة المفتش العام.

20 - ويجب أن تمضي الجهود الرامية إلى تعزيز قدرات قوات الأمن الوطنية جنبا إلى جنب مع بسط سلطة الدولة الفعالة والمشروعة على المناطق التي كانت تسيطر عليها في السابق الجماعات المسلحة والتي لا تتاح فيها للسكان إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية. والحاجة إلى تحقيق الاستقرار وبناء السلام ستدوم إلى ما بعد خروج البعثة. ولذلك، وُضعت مشاريع مشتركة مع فريق الأمم المتحدة القطري من خلال صندوق بناء السلام وصندوق الاتساق في تحقيق الاستقرار في إطار الاستراتيجية الدولية لدعم الأمن والاستقرار، وذلك لضمان التسليم السلس للأنشطة المتصلة بالاستقرار إلى البرنامج الوطني لتحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار، بدعم من فريق الأمم المتحدة القطري، مع الخفض التدريجي للبعثة. وتمشيا مع نهج الصلة الثلاثية، ستشمل المجالات المواضيعية ذات الأولوية للتمويل المشترك إعادة إدماج المقاتلين السابقين في المجتمعات المحلية؛ والعدالة الانتقالية؛ والمصالحة والتماسك الاجتماعي؛ والحكم المحلي الشامل للجميع، مع التركيز على مشاركة المرأة؛ وتعزيز الحلول الدائمة للسكان المشردين.

21 - ولا تزال تنقلات الجماعات المسلحة وعمليات نقل الأسلحة غير المشروعة عبر الحدود والاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية من العوامل الرئيسية المسببة للنزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولا يمكن أن تتحقق مراقبة وإدارة الأنشطة الاقتصادية غير المشروعة بفعالية إلا بتعزيز مؤسسات الدولة ووجودها. وستتعاون البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري مع الشركاء الرئيسيين الممثلين في فريق التنسيق بين المانحين، بما في ذلك البنك الدولي وبنك التنمية الأفريقي، لاستكشاف أفضل السبل لإحداث تحول من الاقتصادات غير المشروعة إلى اقتصادات توفر فرص العمل القانوني مع التأكد في الوقت نفسه من مساءلة الذين يواصلون القيام بهذا النشاط، مما يقلل من الحوافز على تشكيل جماعات مسلحة والانضمام إليها. وسيساعد ذلك على توسيع الوعاء الضريبي المتاح للحكومة لتوفير الخدمات الأساسية. وستعطي البعثة أيضا الأولوية لدعم سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية في تعزيز نهجها إزاء مراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بما يتماشى مع المعايير والمعاهدات الدولية ذات الصلة في مجال تحديد الأسلحة، بما في ذلك بروتوكول نيروبي لمنع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في منطقة البحيرات الكبرى والقرن

الأفريقي ومراقبتها والحد منها واتفاقية أفريقيا الوسطى لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وأجزائها ومكوناتها التي يمكن أن تُستخدم في صنع هذه الأسلحة وإصلاحها وتركيبها.

22 - ومن المهم للغاية أن تواصل جمهورية الكونغو الديمقراطية والبلدان المجاورة لها جهودها الجارية الرامية إلى تحسين التعاون الإقليمي من خلال تبادل المعلومات بانتظام مع قوات الأمن الإقليمية، وتنسيق الإجراءات الرامية إلى منع تدفقات الأسلحة والمقاتلين والمعادن المؤججة للنزاعات وغيرها من الموارد الطبيعية عبر الحدود؛ ومقاضاة المسؤولين عنها؛ والنهوض بالتكامل الاقتصادي. وستكون لإنشاء منتدى إقليمي قوي وجيد التنسيق أهمية حاسمة لنجاح تسليم الجهود الحالية للبعثة من أجل دعم نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين والإعادة إلى الوطن للجماعات المسلحة الأجنبية التي تنفذ عمليات على الأراضي الكونغولية.

رابعا - الخفض التدريجي والخروج على مراحل

23 - وافقت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على أن يجرى الخفض التدريجي للبعثة بطريقة مرحلية حسب الظروف السائدة على أرض الميدان في أنواع السياقات التالية:

(أ) في المناطق التي تسودها حالة ما بعد انتهاء النزاع، وهي منطقة كاساي ومعظم أجزاء مقاطعة تنجانيقا، سيكون الخفض التدريجي للوجود العسكري للبعثة مصحوبا بزيادة مؤقتة في وجودها الشرطي، وزيادة في جهود عنصرها المدني لتعزيز المهام الأساسية للدولة وبناء قدرات محلية لتسوية النزاعات. وسيُتَّبع نهج الصلة الثلاثية بمشاركة السلطات الحكومية، وفريق الأمم المتحدة القطري، والفريق القطري للعمل الإنساني، والبنك الدولي، وصندوق بناء السلام، والشركاء المعنيين، من أجل النهوض بالعمليات الطويلة الأجل الرامية إلى خفض الاحتياجات الإنسانية، والنهوض بتوطيد السلام، وتمهيد الطريق للتنمية المستدامة؛

(ب) في المناطق المتضررة بشكل رئيسي من الجماعات المسلحة المحلية والعنف المجتمعي، وهي المناطق الشمالية من مقاطعة تنجانيقا ومقاطعة إيتوري، تعتزم البعثة الإبقاء على وجودها العسكري وقدرة على الرد على التهديدات الموجهة ضد المدنيين مع إجراء خفض تدريجي في هذه المناطق، استنادا إلى تقييم دقيق للظروف السائدة في الميدان. ولتيسير انسحاب البعثة التدريجي من هذه المناطق، ستواصل البعثة أيضا دعم الجهود الرامية إلى تعزيز وجود الدولة ومهامها الأساسية، مع التركيز على سيادة القانون، وتسوية النزاعات، ودعم الحوار والمصالحة، والعدالة الانتقالية، وبناء السلام المجتمعي؛

(ج) في المناطق المتضررة من نزاع مسلح ذي طابع أكثر هيكلية وعمقا تشارك فيه جماعات مسلحة وطنية وأجنبية على السواء، وكذلك من العنف المجتمعي - وهي تحديدا مقاطعتا كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية - ستحتفظ البعثة بقوة مكينة ووجود شرطي ومدني لضمان توفير حماية شاملة للمدنيين. وستكون هاتان المنطقتان آخر منطقتين ستنسحب منهما البعثة. ولتيسير هذا الانسحاب، ستواصل البعثة معالجة الأسباب الجذرية للنزاع من خلال نهج موجه ومتسلسل ومنسق لتحقيق الاستقرار. وسيظل التعاون الوثيق مع المبعوث الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى لمعالجة الأبعاد الإقليمية للعنف المستمر في هذه المناطق، بما في ذلك من خلال تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون، متميزا في جميع مراحل العملية الانتقالية.

24 – وقامت البعثة، من خلال عملها الوثيق مع السلطات الوطنية وسلطات المقاطعات، بوضع سلسلة من الاستراتيجيات المحددة الأهداف والقائمة على المناطق، يعتمد كل منها نهجا شاملا لتنفيذ الولاية في المناطق التي توجد فيها البعثة.

مقاطعتا كاساي وكاساي الوسطى

25 – تمر منطقة كاساي بمرحلة ما بعد النزاع، وأصبح الوضع يسمح الآن بمغادرة البعثة على نحو مسؤول ومستدام. ونتيجة لذلك، بدأت البعثة بالفعل في إنهاء وجودها تدريجيا وتعتزم وقف عملياتها في مقاطعات كاساي بحلول حزيران/يونيه 2021.

26 – وستعمل البعثة، خلال الفترة المتبقية من وقتها، عن كثب مع فريق الأمم المتحدة القطري لدعم حكومات المقاطعات في وضع خطة إنمائية إقليمية تستند إلى أهداف التنمية المستدامة، وتنفيذ إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة على مستوى المقاطعات. وسيركز وجود الأمم المتحدة في مقاطعات كاساي على إعادة بناء التماسك الاجتماعي، بما يؤدي إلى إنشاء آليات لمعالجة النزاع تقودها وتملكها الجهات المحلية. وستساعد الأمم المتحدة في بناء قدرات مديري الأقاليم ورؤساء القطاعات ورؤساء البلديات على الاضطلاع بمسؤولياتهم ضمن إطار الكيانات الإقليمية اللامركزية. وستدعم أيضاً إنشاء لجان محلية لأمن الأحياء السكنية، التي تستهدف تعزيز حوكمة الأمن.

27 – وفي إطار برنامج العدالة المشترك، سيركز وجود الأمم المتحدة في مقاطعات كاساي على زيادة قدرة الشرطة ومؤسسات العدالة المدنية على تعزيز سلسلة الإجراءات الجنائية، مع العمل مع المدعين العامين المدنيين والعسكريين للحد من عمليات الاعتقال والاحتجاز التعسفية. وستقدم الأمم المتحدة الدعم التقني للسلطات القضائية المحلية للتأكد من أنها قادرة على التحقيق والمقاضاة في الجرائم الدولية وأنها ستعمل على تعزيز الأمن وتحسين الظروف في السجون وتعزيز قدرات الموظفين من خلال التوظيف والتدريب وتحسين ظروف العمل.

28 – وسيتعاون مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان، الذي سيحتفظ بوجود له بعد مغادرة البعثة، مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والشرطة الوطنية الكونغولية لدعم التنفيذ الكامل لخطط العمل الوطنية المتعلقة بمكافحة العنف الجنسي، كما سيدعم تنفيذ تدابير العدالة الانتقالية في مقاطعتي كاساي وكاساي الوسطى.

مقاطعة تنجانيقا

29 – اعتبارا من أوائل عام 2019، أخذت أعداد كبيرة من ميليشيات التوا وبعض ميليشيات البانتو تضع أسلحتها، مما أفضى إلى تحسن الحالة الأمنية، وإن ظلت هناك بعض التحديات. ويمكن تصور انسحاب البعثة من معظم مقاطعة تنجانيقا بحلول أوائل عام 2022 على الأقصى، شريطة توطيد المكاسب الأمنية الأخيرة، بما في ذلك العودة الطوعية للمزيد من المشردين داخليا. وتقر السلطات الكونغولية بأن استمرار الدعم المقدم من البعثة سيكون لازما للتصدي لأنشطة الجماعات المسلحة المتبقية على طول الحدود مع كيفو الجنوبية. ويقدَّر أن هذا الدعم يمكن أن يُقدَّم من خلال النشر المؤقت لقوات البعثة من كيفو الجنوبية، دون الحاجة إلى الإبقاء على وجود للقوة في تنجانيقا.

30 - ولا يزال التمييز المنهجي ضد التوا أحد أسباب التوتر الأساسية، وينطوي على احتمالات مستمرة بوقوع. وهذه إحدى مسائل الحكم الطويلة الأجل التي ستواصل حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية معالجتها بدعم من الشركاء الرئيسيين للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. وعلاوة على ذلك، لا تزال مسائل الترحال الرعوي والنزاع بين مجتمعات رعاة الماشية الرحل والمزارعين، وكذلك النزاعات على الأراضي والنزاعات العرفية، سائدة في المقاطعة. وهذه المسائل ستعالجها حكومة المقاطعة بالتعاون مع الشركاء المعنيين ولا تتطلب وجود البعثة من أجل إحراز تقدم. وبناء على ذلك، ستقوم البعثة بخفض وجودها العسكري في المقاطعة تدريجيا والانتقال إلى وجود مدني وشرطي فقط من أجل تعزيز المكاسب التي تحققت حتى الآن وضمان أن يكون انسحاب البعثة من المقاطعة في نهاية المطاف مستداماً.

31 - وستركز البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري، ولا سيما مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، على المساعدة على تهيئة الظروف اللازمة لعودة النازحين عن طريق تيسير الوساطة بين التوا والبانتو لتمكين المشردين داخليا والقادة المحليين من العودة إلى قراهم. وسترافق ذلك جهود من جانب الأمم المتحدة لتشجيع المقاتلين السابقين على الامتناع عن العودة إلى الغابات واستئناف القتال، بما في ذلك توفير الدعم لفرص إعادة الإدماج القابلة للنجاح والمشاريع المصممة خصيصا للحد من العنف المجتمعي. وسينطوي ذلك أيضاً على تهيئة الظروف الأمنية المواتية لتقديم المساعدة الإنسانية، بما في ذلك في المراحل الأولى لعودة المشردين داخليا. وفي الوقت نفسه، ستعمل البعثة مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والشرطة الوطنية الكونغولية على وضع خطة لمواصلة حماية المدنيين عقب انسحاب البعثة. وسيؤدي أيضاً تعميق نهج الصلة الثلاثية للحد بدرجة أكبر من الاحتياجات الإنسانية ومواصلة تعزيز مبادرات السلام إلى النهوض بتلك الأهداف.

32 - وستواصل البعثة وسلطات المقاطعة العمل معا على وضع نهج لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج يتماشى مع المعايير الدولية. وستواصل البعثة أيضا العمل مع فريق الأمم المتحدة القطري على تنفيذ الأنشطة الممولة من صندوق بناء السلام دعما لإعادة الإدماج في المجتمعات المحلية. وسيتولى عنصر حقوق الإنسان التابع للبعثة مساعدة الحكومة في فرز المقاتلين السابقين من كل من البانتو والتوا حتى يتسنى تحديد هوية مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

33 - وستقوم قوة البعثة، في الأجل القصير، بتكثيف حضورها في نيونزو لتوطيد الإنجازات التي تحققت وتفادي ضياع المكاسب الأمنية في المنطقة. وسيقدم الدعم إلى القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والشرطة الوطنية الكونغولية في منطقتي نيونزو وبنديرا لتعزيز فعاليتها وزيادة ثقة السكان المحليين في قوات الأمن، مما يؤدي إلى انسحاب تدريجي للقوة وتسليم للمسؤوليات الأمنية إلى سلطات الدولة، بدعم من شرطة الأمم المتحدة. وستنتقل المسؤولية عن الدعم الأمني المقدم إلى سلطات المقاطعة في كاليمي إلى شرطة الأمم المتحدة.

34 - وسيتم تدريب الكيانات المختصة في المقاطعة، بما في ذلك أعضاء وحدة حماية المدنيين في وزارة داخلية المقاطعة، حتى تكون قادرة على تولي المسؤوليات عن حماية المدنيين، بدعم من أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري المعنيين، الذين سيوسعون تدريجياً أنشطتهم المتعلقة بالحماية. وسيتم تحسين إمكانية اللجوء إلى القضاء من خلال مواصلة تقديم الدعم التقني واللوجستي للسلطات لتمكينها من التحقيق في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب؛ ونشر المحاكم المتنقلة؛ ومواصلة تدريب موظفي العدالة ومحققي الشرطة الوطنية الكونغولية. وستعمل البعثة عن كثب مع فريق الأمم المتحدة

القطري وستسعى إلى ضمان وضع تدابير الحماية القضائية وخدمات الدعم النفسي – الاجتماعي للشهود والضحايا، ولا سيما شهود وضحايا العنف الجنسي المتصل بالنزاع.

35 – وستتخذ البعثة سلسلة من التدابير لتعزيز سجون كاليمي مع مواصلة رصد ظروف الاحتجاز وتدريب سلطات السجون في مجال حقوق الإنسان. وستوفر البعثة برنامجا تدريبيا واسع النطاق للشرطة الوطنية الكونغولية، إلى جانب الدعم اللوجستي الأساسي. وسيؤدي وضع برنامج لتحقيق الاستقرار إلى مساعدة سلطات المقاطعة على معالجة الأسباب الجذرية للنزاع بين التوا والبانتو، وتنفيذ توصيات منتدى السلام الذي عقد في كاليمي في شباط/فبراير 2017، ودعم لجان السلام المحلية. وهناك مناقشات جارية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأعضاء آخرين في فريق الأمم المتحدة القطري من أجل تقديم دعم أطول أجلا لهذا الجهد. وستعمل البعثة مع منظمات المجتمع المدني للمساعدة في المشاركة البناءة مع القادة المحليين وسلطات المقاطعة لمعالجة النزاعات المجتمعية. وسيتم أيضاً توفير التدريب للمنظمات النسائية والشبابية للتصدي لخطاب الكراهية وللتحريض على العداء والعنف في مجتمعاتها المحلية.

مقاطعة إيتوري

36 – ميز الفترة منذ كانون الثاني/يناير 2020 تصعيدٌ خطير في العنف المرتكب ضد المدنيين وقوات الأمن في إيتوري. ومن السمات الرئيسية لهذا العنف تضاعف عدد المناطق المتضررة منه، ولا سيما دجوغو ومهاجي، وإن كان ذلك قد طال أيضا إيرومو الشمالية، حيث ظهرت جماعة مسلحة جديدة، هي الجبهة الوطنية والتكاملية في الكونغو. وتميز العنف أيضاً باعتداءات وحشية على المدنيين، تضمنت الاغتصاب، والنهب، وتدمير المنازل، وقتل النساء والأطفال، والتشريد على نطاق واسع. وجرى تجنيد أشخاص صغار السن، تقل أعمار كثير منهم عن 15 عاما، من قبل كل الجماعات المسلحة. ويظل من دواعي القلق الدور الذي لا زال يسهم به استغلال الموارد الطبيعية والاتجار بها في إدامة ديناميات النزاع هذه. وبالمثل، تشكل أبعاد النزاع العابرة للحدود في إيتوري خطراً محتملا يهدد سلام المنطقة وأمنها، إذا لم يتم التصدي لها بالكامل.

37 – وبالنسبة للعام المقبل على الأقل، تهدف البعثة إلى الإبقاء على وجودها العسكري والشرطي والمدني الحالي في مقاطعة إيتوري. ولن يتسنى إجراء خفض تدريجي للبعثة إلا بعد استيفاء الشروط التالية:

(أ) الاختتام الناجح لعملية السلام الجارية المتعلقة بقوات المقاومة الوطنية في إيتوري، مع نزع سلاح هذه الجماعة وتسريحها وإعادة إدماجها بأمان؛

(ب) التوصل عبر المفاوضات إلى حل للأزمة في دجوغو ومهاجي، على نحو يتيح نزع سلاح المهاجمين وانخفاض العنف بصورة جوهرية؛

(ج) وضع عملية لمعالجة المظالم الأساسية؛

(د) عودة المشردين داخليا إلى ديارهم بطريقة آمنة ومستدامة؛

(هـ) إحراز تقدم في مكافحة الإفلات من العقاب.

38 – ومن أجل المساعدة على تهيئة الظروف المواتية لخروج البعثة من إيتوري بطريقة مسؤولة، ستركز البعثة في المقام الأول على تعزيز سيادة القانون وجهود الوساطة المحلية مع استخدام مساعيها الحميدة لفتح

المجال السـياسـي. وسـتهدف البعثة إلى تهيئة بيئة مواتية لفريق الأمم المتحدة القطري، والمنظمات غير الحكومية، والشـركاء المعنيين للمشـاركة في جهود إعادة الإدماج في المجتمعات المحلية وبناء المؤسـسـات، بحشد فعالية الشراكات من أجل القيام بتدخلات طويلة الأجل. وستركز على التأهيل المهني للأجهزة الأمنية بطريقة تبني ثقة الناس فيها، ودعم نظام العدالة الجنائية المدني، وبناء القدرة الإدارية اللازمة لإدارة وتسـوية المنازعات المتعلقة بالأراضـي؛ ودعم الجهود المحلية المبذولة لحل النزاعات بين المجتمعات المحلية. كما سـيتم دعم عملية لنزع السـلاح والتسـريح وإعادة الإدماج تركز على إعادة الإدماج في المجتمعات المحلية وبرامج الحد من العنف، إلى جانب مبادرات العدالة الانتقالية.

39 - ولا تزال المشاركة السياسية، على جميع المستويات، عنصرا أساسيا للتصدي للتحديات الجارية في مقاطعة إيتوري. وستستخدم البعثة مساعيها الحميدة لمعالجة عدم الاستقرار السياسي والمؤسسي على مستوى المقاطعة، بالعمل مع جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة لتشجيع تسوية المنازعات بالوسائل السلمية. وفي دجوغو ومهاجي، سيتم دعم العمل السياسي مع الجماعات المسلحة بضغوط عسكرية، عند اللزوم، لوقف العنف ولنزع سـلاح المقاتلين، في حين سـتواصـل البعثة دعم الحوار بين المجتمعات المحلية الذي تقوده حكومة المقاطعة.

40 - وفي إيرومو، سيتطلب تنفيذ عملية قوات المقاومة الوطنية في إيتوري تواصل العمل السياسـي مع الجهات الفاعلة المحلية وعلى صعيد المقاطعة، وكذلك مع القطاع الخاص والشركاء الإنمائيين، لتهيئة فرص مستدامة لإعادة الإدماج. وينبغي عدم تقصي أنشطة في إطار برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، من قبيل التجميع، إلا بعد التغلب على العقبات السـياسـية. وسـتدعم البعثة أيضـا جهود حكومة المقاطعة لإنهاء التوترات وتحسين العلاقات بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ومجتمعي ليندو وبيرا.

41 - وسـتظل حماية المدنيين في صـميم عمل البعثة في المقاطعة. وسـتتمثل الأولويات في دجوغو ومهاجي في حماية المشـردين داخلياً، ومنع تجنيد الأطفال، وتوفير الأمن على طول الطرق الرئيسـية. وفي إيرومو، سـينصـب التركيز على انتشـار تحالف القوى الديمقراطية من كيفو الشـمالية وعلى أنشـطة الجبهة الوطنية والتكاملية في الكونغو والمخاطر التي تتهد أمن بلدة بونيا. وسـتعزز البعثة وجودها بقوة مكينة في المناطق المتضـررة من العنف في إقليم دجوغو، مع قيامها مستقبلا بعمليات نشر استناداً إلى المناقشات التي تجرى مع الشركاء في إطار آلية فريق الإدارة العليا المعني بالحماية وغيرها من الآليات القائمة لحماية المدنيين.

42 - وأُعيد أيضـاً رسـم توزيع قوة البعثة، بما في ذلك منطقة مسـؤولية لواء التدخل التابع لها، اسـتجابة لنشاط تحالف القوى الديمقراطية في جنوب إيرومو. وسيتم تعزيز آليات الحماية المحلية، وستكون هناك زيادة في عدد أفراد شرطة الأمم المتحدة الذين يقومون بدوريات في بونيا، بما في ذلك بصورة مشتركة مع الشرطة الوطنية الكونغولية. وستقوم البعثة بتعزيز قدرات الإنذار المبكر وتوسيع شبكات الإنذار المحلية، بما في ذلك أنشـطة الدعوة مع مقدمي خدمات الهواتف المحمولة من أجل زيادة التغطية في المناطق المتضـررة من العنف. وستواصل البعثة أيضا رصد انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان والتحقيق فيها والإبلاغ عنها بدعم من خبراء الأدلة الجنائية بشـرطة الأمم المتحدة. وسـيقدم دعم كبير إلى الجهات الفاعلة في مجال العدالة المدنية والعسكرية في الجهود الرامية إلى مكافحة الإفلات من العقاب.

43 - ومعالجة الأولويات المبينة أعلاه سـتمتد إلى ما بعد الفترة المرجحة لوجود البعثة. ولذلك، سـتشـرع البعثة في البرمجة المشـتركة مع المعنيين من أفرقة الأمم المتحدة القُطرية والصـناديق والبرامج ذات الصـلة،

بما في ذلك من خلال إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، وذلك بحصر تحسينات البنى التحتية الرئيسية اللازمة لتمكين الدولة من بسط سلطتها في جميع أنحاء المقاطعة. وستعمل البعثة أيضا عن كثب مع السلطات الوطنية وسلطات المقاطعة من أجل التعاون مع الشركاء في وضع مبادرات تهدف إلى تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة، باعتبارها وسيلة لتحويل ديناميات النزاع في المقاطعة.

كيفو الشمالية

44 - لا تزال منطقة الشمال الكبرى في مقاطعة كيفو الشمالية منطقة نزاع متجذر تشارك فيه جماعات مسلحة وطنية وأجنبية على السواء. ونتيجة لذلك، تظل الشواغل بشأن حماية المدنيين كبيرة. وقد نجحت العمليات الأخيرة التي قامت بها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في إخراج تحالف القوى الديمقراطية من عدد من معاقلها. بيد أن الحفاظ على الأراضي المستعادة قد ثبت أنه ينطوي على تحديات، على الرغم من الدعم المقدم من البعثة. وقد أدت إزاحة تحالف القوى الديمقراطية إلى داخل الأراضي التي تعمل فيها جماعات ماي - ماي إلى زيادة عدد مناطق الاضطراب التي يلزم فيها توفير الحماية. وأتاحت حالات الفراغ الأمني فرصة لجماعات لماي - ماي العاملة في جنوب لوبيرو لتوسيع مناطق عملياتها، مما أدى إلى وقوع اشتباكات مسلحة وانشقاقات داخل عدة جماعات. وما زالت العشرات من جماعات ماي - ماي المسلحة المحلية تعمل في المنطقة. وتسبب انعدام الأمن في موجات جديدة من التشريد، مما زاد من الضغوط الإنسانية القائمة.

45 - أما منطقة الشمال الصغرى في المقاطعة فتميزها نزاعات عميقة الجذور تشكلها بقوة الديناميات الإقليمية والصراعات على السيطرة على الموارد الطبيعية. وهذه الصراعات تُدخل درجة من التقلب في المنطقة، تعقد إلى حد كبير الجهود الرامية إلى تسوية النزاع والمضي قدما نحو تحقيق الاستقرار. ونتيجة للتحولات التي حدثت في العقود الأخيرة في الخصائص الديموغرافية لمنطقة الشمال الصغرى، أصبحت الحقوق العرقية ومسألة الحصول على الأراضي والسلطة السياسية موضوع سرود متضاربة يتعذر في كثير من الأحيان التوفيق بينها، وبالتالي فهي عرضة للتلاعب والتحريض على العنف. وأسفرت هذه السرود عن إنشاء العديد من ميليشيات الدفاع عن النفس.

46 - وما برحت إحدى المسائل التي تسهم منذ أمد بعيد في انعدام الاستقرار هي وجود جماعات مسلحة أجنبية، ولا سيما القوات الديمقراطية لتحرير رواندا - قوات أبكونغوزي المقاتلة. وظلت الجماعة على مدى سنوات عديدة تسيطر على الأراضي والموارد وتفرض ضرائب على المواطنين الكونغوليين في أجزاء كبيرة من كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية. ومع أن الجناح العسكري قد أُضعف بصورة ملموسة، فإن هيكل قيادتها لا يزال سليما. وفي معارضة للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا - قوات أبكونغوزي المقاتلة، وبدعم قوي من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، قامت جماعة ندوما للدفاع عن الكونغو - فصيل التجديد في السنوات الأخيرة بإحكام سيطرتها على مساحات كبيرة من الأراضي في واليكالي ولوبيرو وماسيسي وروتشورو، لتؤدي بحكم الواقع دورا من أدوار الحكم عن طريق السيطرة على الفرص الاقتصادية المحلية والضرائب وغيرها من أشكال تحصيل الإيرادات. وأدى انقسام داخلي وقع في تموز/يوليه 2020 إلى اقتتال داخلي، أتاح بصيص فرصة للجماعات المسلحة المتنافسة، بما فيها القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، لاحتلال مواقع تابعة لجماعة ندوما للدفاع عن الكونغو - فصيل التجديد والسيطرة على الحصول على

الموارد. وكان لتلك التطورات تأثير كبير على حماية المدنيين، حيث ارتكبت انتهاكات وتجاوزات لحقوق بمستويات متسقة في ارتفاعها وتعرض السكان من جديد للتشريد.

47 - ولا يزال الإبقاء على وجود قوي للبعثة في الأجل المتوسط أمرا لا غنى عنه. وتحريك التهديد الذي تشكله الجماعات المسلحة إلى مستوى يمكن للسلطات الوطنية التعامل معه يتطلب الإجراءات التالية:

(أ) إحراز تقدم في عملية نزع سلاح الجماعات المسلحة المحلية العاملة في المنطقة وتسريحها وإعادة إدماجها في المجتمعات المحلية على نحو مستدام وإعادة المقاتلين الأجانب ومُعاليهم إلى أوطانهم وإعادة توطينهم إلى بلدانهم الأصلية أو إلى بلد ثالث؛

(ب) إحراز تقدم في معالجة أسباب النزاع الأساسية المتصلة بتوزيع الموارد والأراضي وإدارتها؛

(ج) إحراز تقدم نحو تهيئة الظروف التي تفضي إلى عودة المشردين داخلياً على نحو آمن ومستدام؛

(د) الشروع في عمليات لدعم استعادة سلطة الدولة، بما في ذلك إدارة الحدود الخارجية؛

(هـ) إحراز تقدم في الجهود الرامية إلى مكافحة الإفلات من العقاب.

48 - وسيظل استمرار وجود قوي لقوة البعثة أمرا ذا أهمية حيوية بالنسبة لحماية المدنيين ومن أجل تحييد الجماعات المسلحة. وستكفل البعثة الاستفادة بشكل أفضل من قدراتها الاستخباراتية لمنع العنف بدلا من الاكتفاء بالرد عليه. وستقوم، بالتنسيق مع السلطات المحلية، بالتواصل مع المجتمعات المحلية من خلال حوار مشترك بين العسكريين والمدنيين من أجل تقييم الاحتياجات من الحماية، وإذكاء الوعي بأنشطتها في مجال حماية المدنيين، وبناء الثقة بين الجهات الفاعلة المحلية والبعثة.

49 - وفي حين ستواصل البعثة دعم القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في حربها ضد الجماعات المسلحة في منطقتي الشمال الكبرى والشمال الصغرى، تظل الجريمة المنظمة تشكل تهديدا خطيرا، سواء من حيث صلاتها بأنشطة الجماعات المسلحة أو من حيث تأثيرها السلبي على السلام والاستقرار في هاتين المنطقتين. وسيجري تعزيز هيكل استخبارات البعثة لمعالجة مصدر انعدام الأمن هذا، بقيادة وحدة الجريمة الخطيرة والمنظمة، التابعة لشرطة الأمم المتحدة.

50 - وقد أدى فشل العمل العسكري في إيجاد حل حاسم للنزاع في منطقة بيني إلى دعوات وجهها سياسيون محليون وقادة آخرون إلى التوصل إلى حلول عبر المفاوضات. وستقوم البعثة بدعم وتشجيع عقد حوار موسع ومبادرات للتواصل مع مختلف الجماعات المسلحة والجهات الفاعلة، تحت قيادة حكومة المقاطعة، بهدف عام هو تحديد الحلول القابلة للتطبيق والحد من العنف في منطقة بيني. وبالتوازي مع ذلك، ستواصل البعثة العمل مع المبعوث الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى لتحديد الحلول الإقليمية للتهديد الذي تشكله جماعة تحالف القوى الديمقراطية.

51 - ولطالما كانت المنازعات على الأراضي سبباً كامنا للنزاع. وتعمل البعثة على وضع نهج أكثر تكاملا إزاءها، بما في ذلك عن طريق تحديد الارتباط بين مواسم الحصاد ودورات النزاع المتكررة، من أجل توقع البؤر الساخنة المحددة للنزاعات ووضع خطط ذات صلة لحماية المدنيين، بالتشاور مع الوكالات المتخصصة. وبالمثل، فإن الجهود المبذولة لتعزيز فهم البعثة للصلات بين النزاع والوصول إلى مناطق التعدين و/أو السيطرة عليها ستعزز قدرة البعثة والحكومة على معالجة انعدام الأمن.

52 - وستركز الجهود المشتركة التي تقودها الحكومة والبعثة لتعزيز سيادة القانون على تطوير قطاع العدالة بحيث يكون فعالا؛ والتأهيل المهني لنظم الشرطة والعدالة والإصلاحيات؛ ووضع عملية شاملة للعدالة الانتقالية وإعادة الإدماج المجتمعي من خلال برنامج العدالة المشترك بين البعثة والبرنامج الإنمائي والمشاريع الممولة من صندوق بناء السلام. وسيقوم قسم دعم العدالة التابع للبعثة ومكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان، بمساعدة من خبراء الأدلة الجنائية بشرطة الأمم المتحدة، بدعم سلطات القضاء العسكري الكونغولي في إجراء تحقيقات وملاحقات قضائية وعمليات احتجاز ذات أولوية. وسيقدم مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان الدعم للضحايا والشهود وييسر تمثيلهم القانوني قبل وأثناء وبعد هذه المحاكمات مع الاستمرار في تعزيز اعتماد تشريع بشأن حماية الضحايا والشهود والمدافعين عن حقوق الإنسان.

53 - وستدعم شرطة الأمم المتحدة جهود الشرطة الوطنية الكونغولية الرامية إلى تحسين التقيد بالمعايير الدنيا في حفظ القانون والنظام وحماية المدنيين من العنف البدني. وسيتم تنمية المهارات المتصلة بنزع فتيل المنازعات والنزاعات العنيفة المجتمعية، والتوسط إن أمكن في إنهائها، وسيستمر تعزيز قدرات ونهج الخفارة المجتمعية لتحسين الأمن في المناطق الحضرية الكبرى. وستواصل شرطة الأمم المتحدة مساعدة الشرطة الوطنية في إزالة الصبغة العسكرية عن إدارة شؤون حفظ النظام العام، والتقيد بمبادئ أعمال الشرطة الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان من خلال أنشطة للتوعية والرصد المشترك مع مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان.

54 - ولا يزال تعزيز قدرة الهياكل المحلية على مستوى الكيانات اللامركزية، المكلفة بموجب الدستور بممارسة مهام الحكم المحلي، عنصراً محورياً في الجهود الطويلة الأجل لتحقيق الاستقرار في كيفو الشمالية. وسيستمر تنفيذ الاستراتيجية الدولية لدعم الأمن والاستقرار في منطقة كيتسهانغا دعما للأولويات التي تم تحديدها بصورة مشتركة مع حكومة المقاطعة، والتي تهدف في المقام الأول إلى تعزيز تماسك المجتمعات المحلية. وبالإضافة إلى ذلك، سيبدأ العمل في عام 2021 في منطقة جديدة ذات أولوية في شمال بويتو/جنوب لوبيرو، حيث من المقرر أن تبدأ الاستراتيجية، من خلال صندوق الاتساق في تحقيق الاستقرار، بمشروع بشأن الحوار الديمقراطي والمرأة والسلام والأمن، مما يؤدي إلى تنفيذ عنصر العودة وإعادة الإدماج والتعافي الاجتماعي والاقتصادي. وللتصدي لمسألة إعادة استخدام المقاتلين السابقين في الجماعات المسلحة، ستركز مشاريع إعادة الإدماج في المجتمعات المحلية المبينة في الاستراتيجية على الشباب المعرضين للخطر والمقاتلين السابقين في المنطقة.

كيفو الجنوبية

55 - تعد كيفو الجنوبية، بتضاريسها وقربها من الحدود الدولية وتاريخ الهجرة ومحدودية وجود الدولة فيها، بيئة مواتية لوجود جماعات مسلحة محلية وأجنبية. ولخفض مستوى العنف في المقاطعة، سيلزم بذل جهد متصل لمعالجة أسبابه الجذرية ودوافعه الرئيسية، مع التصدي للشبكات التي تديم هذه النزاعات وأبعادها الإقليمية. وستواصل البعثة العمل عن كثب مع الحكومة في مناطق النزاع الرئيسية التالية: أوفيرا والهضاب العليا وسهل روزيزي؛ وشابوندا ووالونغو؛ وكابامبري (في مقاطعة مانييما) وفيزي؛ وكاليهيه وبونياكيري، وكلها تمثل مجموعات محددة من التحديات الخاصة بها. وسيتعين التصدي للخطر الذي تشكله الأنشطة المعقدة لشبكة ماي - ماي ياكوتومبا، التي تعمل في تلك المناطق، والاستخراج غير المشروع للموارد الطبيعية الذي يمولها وغيرها من الجماعات المسلحة.

56 - وسيتوقف الخفض التدريجي المستدام للبعثة من كيفو الجنوبية على الإجراءات التالية:

(أ) إحراز تقدم نحو بسط سلطة الدولة وبلورة حلول لمسائل بالغة الأهمية، من قبيل الحقوق في الأراضي والمواطنة، مع القيام أيضاً بتعزيز المشاركة والتعاون الإقليميين في المسائل الأمنية الرئيسية؛

(ب) إحداث خفض في حجم وقدرات الجماعات المسلحة الرئيسية العاملة في المنطقة، ولا سيما ماي - ماي ياكوتومبا، إلى مستوى يمكن فيه لقوات الأمن التعامل معه وتكون فيه السلطات المحلية قادرة على نزع سلاحها وتسريحها، مع عودة المقاتلين الأجانب إلى بلدانهم الأصلية وإدماج المقاتلين المحليين في عملية مستدامة لإعادة الإدماج في المجتمعات المحلية؛

(ج) وضع عمليات تهدف إلى معالجة المشاكل والمظالم الأساسية التي أدت إلى العنف وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، ولا سيما العنف الجنسي المتصل بالنزاع؛

(د) إحراز تقدم نحو تهيئة الظروف التي تفضي إلى عودة المشردين داخلياً على نحو آمن ومستدام؛

57 - وفي منطقة الهضاب العليا المحيطة بمينيمبوي، ستتركز جهود البعثة على معالجة التوترات المستمرة المرتبطة بالهوية، والتي كثيرا ما يؤججها التسييس والتلاعب الخارجيان، مما يؤدي إلى زيادة الاعتداءات على المدنيين، والحرق المنتظم للقرى، وتشريد السكان على نطاق واسع. وستواصل البعثة دعم جهود الحكومة الرامية إلى بسط سلطة الدولة على منطقة الهضاب العليا، الأمر الذي سيتطلب في نهاية المطاف حلا سياسيا. وتعمل البعثة مع سلطات المقاطعة على وضع استراتيجية سياسية متعددة المحاور لتسوية النزاع في مينمبوي والهضاب العليا، مع الاعتراف بتعقيده وعلاقته بالعمليات السياسية الأخرى.

58 - وستواصل قوة البعثة دعم جهود الحماية الأوسع نطاقا من خلال عمليات النشر المتنقلة وتكثيف الدوريات في المواقع الشديدة الخطورة، حيث سيجري أيضاً توسيع محيط عمل الدوريات. وستعمل البعثة مع السلطات المدنية، والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وقوات الأمن الأخرى، والمجتمع المدني، والشركاء، لوضع خطة أطول أجلا لحماية المدنيين. وستعمل عن كثب مع الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني لتمكين إيصال المساعدة الإنسانية إلى السكان المحليين. وستوفر قدرات الشرطة والعدالة والإصلاحيات التابعة للبعثة دعما كبيرا للجهات الفاعلة في مجال العدالة المدنية والعسكرية في الجهود الرامية إلى مكافحة الإفلات من العقاب.

59 - وفي كاليهيه، ستركز الجهود المشتركة على تهدئة الأوضاع في منطقة الحدود الاستراتيجية مع كيفو الشمالية وتحقيق الاستقرار فيها. وستُعطى الأولوية لبناء الثقة بين المجتمعات المحلية واستعادة سلطة الدولة في المنطقة مع العمل مع الجماعات المسلحة لضمان إطلاق سراح الأطفال والتصدي للعنف الجنسي المتصل بالنزاع وتحديد سبل نزع السلاح.

60 - وسيتطلب التصدي للتهديد الذي تشكله ماي - ماي ياكوتومبا استثمارا كبيرا على الصعيدين السياسي والعسكري على السواء، إلا أنه يظل أمرا لا غنى عنه لتحقيق الاستقرار في كيفو الجنوبية والمناطق المتاخمة لها. والهدف الطويل الأجل هو نزع سلاح هذه الجماعة وتسريحها بصورة فعالة مع الحد بدرجة كبيرة من مستويات الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية في المنطقة التي تنشط فيها. أما الهدف المباشر فهو الحد تدريجياً من قوة ياكوتومبا ومن نطاق تأثيرها وذلك من خلال التواصل واستهداف

الجماعات الأصغر في التحالف التي قد تكون مستعدة للاستسلام. وسيتطلب ذلك بذل جهود لعرقلة تدفق الأسلحة إلى الجماعة وحرية حركتها، مع تقديم الدعم أيضاً لبعض البرامج المحددة الأهداف لتحسين سبل العيش وإيجاد فرص العمل من أجل تقليل حافز الانضمام إلى الجماعات المسلحة.

خامسا - الشراكات الاستراتيجية

61 - لتهيئة الظروف اللازمة للخفض التدريجي والمستدام للبعثة، سيلزم تعزيز التنسيق بين البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري دعما للأولويات الرئيسية في مجالي تحقيق الاستقرار وبناء السلام المبينة أعلاه. وسيسعى وجود الأمم المتحدة ككل إلى تعظيم الاستفادة من الشراكات الاستراتيجية القائمة مع المؤسسات المتعددة الأطراف والجهات الفاعلة الإقليمية والجهات المانحة الثنائية الرئيسية وتوسيع نطاق تلك الشراكات التي سيكون عملها أساسيا لإحراز التقدم في هذه المجالات البالغة الأهمية وتعميق نهج الصلة الثلاثية مع التأكد من أن العملية الانتقالية تملكها وتقودها عناصر وطنية ومحلية. وستسعى البعثة إلى تعبئة ومواصلة المشاركة والدعم السياسيين الدوليين، على الصعيدين التقني والمالي على السواء، حتى يتسنى للسلطات الكونغولية الاضطلاع بالإصلاحات البالغة الأهمية في مجال الحكم باعتبارها شروطا مسبقة للاستقرار والتنمية المستدامة في الأجل الطويل.

62 - وستقوم البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري بتشجيع وتعزيز ودعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بوصفها أداة لتحقيق الاستقرار على الصعيد المحلي وصعيد المقاطعات والصعيد الوطني، بالتعاون الوثيق مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية. وسيظل التعاون مع مكتب دعم بناء السلام بشأن مشاريع بناء السلام الرئيسية الرامية إلى تعزيز التماسك الاجتماعي، وتعزيز الحكم المحلي الشامل للجميع، وتعزيز الحلول الدائمة لتشريد السكان المرتبط بالنزاع، بدءا بمقاطعات كاساي وتنجانيقا، عنصرا حاسما في الجهود الرامية إلى تهيئة بيئة مواتية لانسحاب البعثة بشكل مسؤول.

63 - وسيكون من الأمور البالغة الأهمية في المرحلة المقبلة قيام الشركاء الرئيسيين لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية، والاتحاد الأوروبي، والاتحاد الأفريقي، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والمنظمات دون الإقليمية الأخرى بالعمل معا لكفالة تقديم دعم متسق يعزز بعضه بعضا لحكومة وشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية في تصديهما للتحديات المتبقية التي تواجه البلد في مجالي تحقيق الاستقرار وبناء السلام. وستقوم الأمم المتحدة بتعميق تعاونها مع هؤلاء الشركاء في الأشهر والسنوات المقبلة، بغية تحقيق أقصى قدر من التكامل واستغلال أوجه التآزر، مع قيامها تدريجيا بإعادة تشكيل وجودها استجابةً لتطور الحالة على أرض الواقع. وستكون هناك أهمية حاسمة لتوثيق التعاون مع البنك الدولي في إطار استراتيجيته للتعامل مع أوضاع الهشاشة والنزاع والعنف، ودعما لتحقيق أهداف تحقيق الاستقرار ذات الأولوية، بما يتماشى مع إطار الاستراتيجية الدولية لدعم الأمن والاستقرار، ولا سيما في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية.